الأسرى الفلسطينيون تحت وطأة الإبادة الصامتة

ورقة توثيقية حول

واقع الأسرى الفلسطينيين في السجون

حتى أبريل 2026

صادرة عن/

مكتب إعلام الأسرى
Asra Media Office

الأسرى الفلسطينيون
تحت وطأة الإبادة الصامتة

ورقة توثيقية حول تصاعد الانتهاكات في سجون الاحتلال

مقدمة/ "إبادة مستمرة"

منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهدت السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية تحولات خطيرة وغير مسبوقة في طبيعة الانتهاكات المرتكبة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، في سياق سياسة انتقام جماعي وتصعيد ممنهج استهدف كافة فئات الأسرى، بمن فيهم **الأطفال والنساء والمرضى وكبار السن والصحفيون والأسرى الإداريون**.

ولم تعد الانتهاكات تقتصر على الحرمان من الحرية، بل **تحولت السجون إلى بيئة قمعية مغلقة تُمارس فيها سياسات التعذيب والتجويع والإهمال الطبي والعزل والإخفاء القسري بصورة واسعة ومنظمة**، في ظل غياب الرقابة الدولية الفاعلة، واستمرار الحصانة السياسية والقانونية التي تتمتع بها سلطات الاحتلال.

وتستعرض هذه الورقة واقع السجون الإسرائيلية وما شهدته من تصعيد خطير في الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، **عبر رصد وتوثيق أبرز الجرائم والسياسات القمعية التي تُمارس بحقهم أولاً بأول**، بما يشمل التعذيب، والتجويع، والإهمال الطبي، والعزل، والإخفاء القسري، في ظل تحولات بنيوية خطيرة طالت منظومة الاعتقال الإسرائيلية وانعكاساتها الإنسانية والقانونية على الأسرى الفلسطينيين.

ورقة حقائق صادرة عن
مكتب إعلام الأسرى

أولاً: تصاعد الاعتقالات والاكتظاظ وتحول السجون إلى بيئات عقابية مغلقة

شهدت الفترة التي أعقبت السابع من أكتوبر تصاعداً حاداً في حملات الاعتقال الجماعي، **حيث ارتفعت أعداد المعتقلين بصورة غير مسبوقة، وتوسعت سلطات الاحتلال في استخدام الاعتقال الإداري** ليشمل فئات محمية بموجب القانون الدولي، من بينهم الأطفال والنساء والمرضى والأسرى المحررون.

وتشير المعطيات إلى أن **عدد الأسرى حتى نهاية نيسان/أبريل 2026 تجاوز (9600) أسير، من بينهم أكثر من (3530) معتقلاً إدارياً**، في ظل اكتظاظ حاد داخل الغرف والأقسام، وحرمان الأسرى من الحد الأدنى من الظروف الإنسانية، حيث ينام كثير منهم على الأرض وفي ظروف صحية قاسية.

ويبرز الصحفي المعتقل إدارياً علي السعودي نموذجاً صارخاً لما يتعرض له الأسرى داخل السجون، إذ خرج بعد عام من الاعتقال التعسفي بحالة صحية متدهورة، فاقداً لجزء كبير من وزنه، نتيجة سياسة التجويع والتنكيل والحرمان من الحقوق الأساسية، إلى جانب عمليات النقل القاسية والاعتداءات المتكررة.

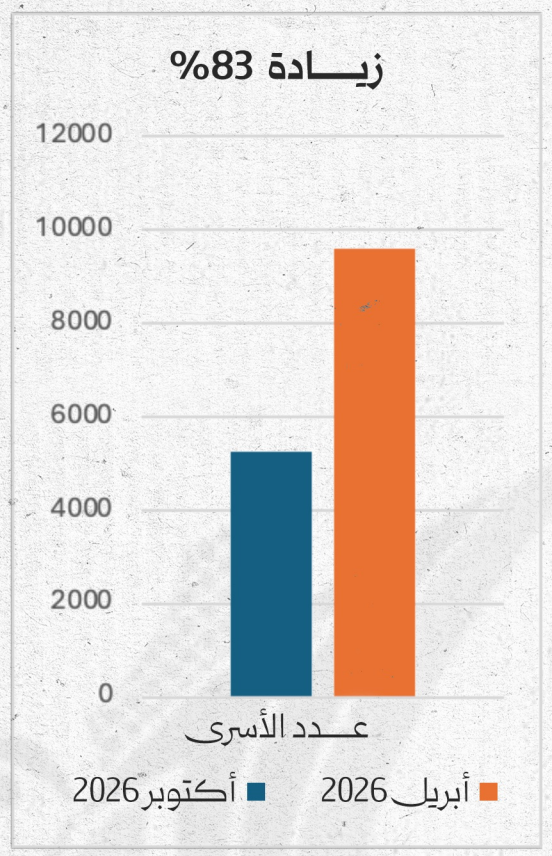
زيـــادة 83%
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
عـــدد الأسرى
أكتوبر 2026
أبريل 2026

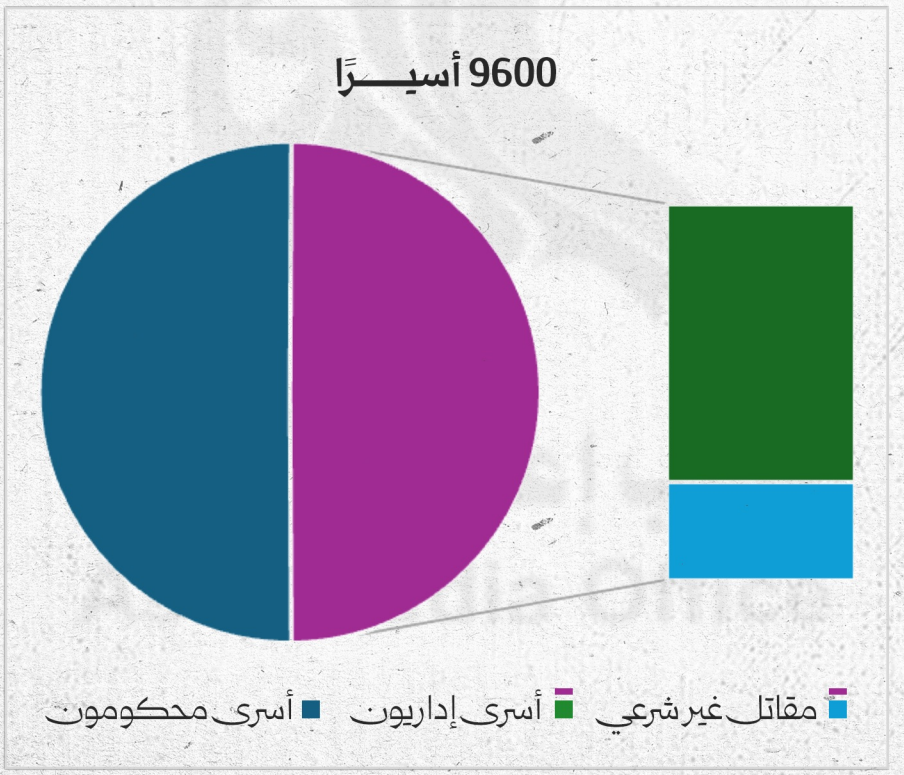
9600 أسيـــرًا
أسرى محكومون
أسرى إداريون
مقاتل غير شرعي

ثانياً: التعذيب المنهج والإذلال والمعاملة القاسية

وثقت شهادات وإفادات مئات الأسرى تعرضهم لعمليات تعذيب ممنهجة جسدية ونفسية، **تضمنت الضرب المبرح، والتقييد المؤلم، والحرمان من النوم، والإهانات اللفظية، والتهديدات ذات الطابع الجنسي، والعزل الطويل أثناء التحقيق.**

كما رُصدت اقتحامات متكررة للأقسام والزنازين بواسطة وحدات خاصة، ترافقها اعتداءات جسدية واستخدام للكلاب البوليسية والغاز، إلى جانب مصادرة الممتلكات الشخصية وفرض عقوبات جماعية وإغلاقات طويلة للأقسام.

وتشير الإفادات إلى أن عمليات النقل بين السجون تحولت بدورها إلى أدوات للتنكيل، حيث جرى نقل الأسرى مكبلي الأيدي ومعصوبي الأعين لساعات طويلة، مع حرمانهم من الطعام والماء، وتعريضهم للضرب والإهانات.

ثالثاً: التجويع والإهمال الطبي كأدوات للإعدام البطيء

اتبعت إدارة السجون سياسة تجويع ممنهجة تمثلت في **تقليص كميات الطعام ورداءة نوعيته، وحرمان الأسرى من المواد الغذائية الأساسية، وعدم توفير الحميات الطبية للمرضى.**

وبالتوازي، تصاعدت جرائم الإهمال الطبي المتعمد بحق الأسرى المرضى، عبر **تأخير العلاج والفحوصات، والاكتفاء بالمسكنات، ومنع إدخال الأدوية، وترك المرضى في ظروف احتجاز غير إنسانية.**

ويُعد **الأسير إبراهيم جعفر القاضي (22 عاماً) من الخليل**، آخر الأسرى المرضى الذين أُفرج عنهم بتاريخ 28 نيسان/أبريل 2026، مثالاً صارخاً على خطورة سياسات الإهمال الطبي داخل سجون الاحتلال، **بعدما خرج من الأسر مصاباً بمرض السرطان** وفي وضع صحي حرج، عقب 22 شهراً من الاعتقال، وسط تدهور صحي حاد وحرمان طويل من الرعاية الطبية اللازمة.

وتشير مؤسسات الأسرى إلى أن الغالبية العظمى من الأسرى الذين يُفرج عنهم يُنقلون مباشرة إلى المستشفيات، **بينما استشهد آخرون بعد الإفراج بفترة وجيزة نتيجة ما تعرضوا له داخل السجون.**

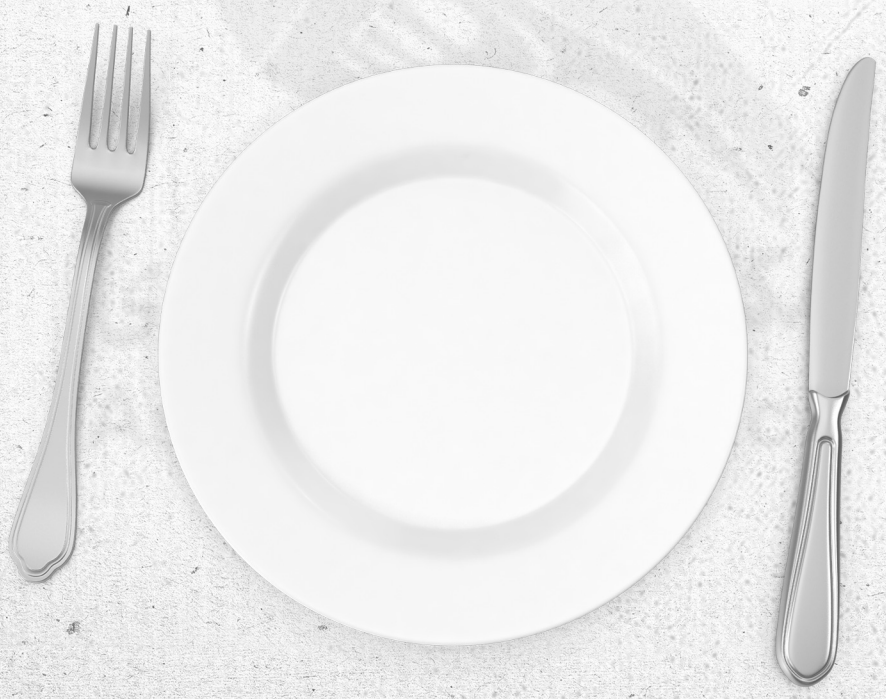

رابعاً: الإخفاء القسري واستهداف معتقلي غزة

تصاعدت منذ أكتوبر 2023 جرائم الإخفاء القسري بحق معتقلي قطاع غزة، حيث احتُجز عدد كبير منهم في معسكرات ومرافق عسكرية مغلقة، دون الكشف عن أماكن احتجازهم أو أوضاعهم القانونية لفترات طويلة.

وشملت الممارسات الموثقة:

- عدم تسجيل المعتقلين في السجلات الرسمية.
- منع التواصل مع المحامين والعائلات.
- احتجاز المعتقلين في معسكرات مغلقة تفتقر للرقابة المستقلة.

ومن أبرز أماكن الاحتجاز التي ارتبطت بشهادات تعذيب وانتهاكات:

- معسكر سديه تيمان
- قسم راكيفت "سجن الرملة"
- معسكر عوفر
- نفتالي ومنشة.

كما استخدمت سلطات الاحتلال ما يسمى بـ"قانون المقاتل غير الشرعي" " لتبرير احتجاز مئات المعتقلين دون لوائح اتهام أو محاكمات عادلة.

خامساً: الأطفال الأسرى.. طفولة تحت القيد

شهد عام 2025 ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الأطفال المعتقلين، حيث **وثقت المؤسسات المختصة نحو (650) حالة اعتقال لأطفال في الضفة الغربية بما فيها القدس، فيما لا يزال نحو (350) طفلاً رهن الاعتقال حتى نيسان/أبريل 2026.**

وتظهر الشهادات أن معظم الأطفال اعتُقلوا خلال اقتحامات ليلية، تعرضوا خلالها للتقييد وتعصيب الأعين والتهديد والحرمان من النوم، فيما خضع عدد منهم للتحقيق دون حضور محامٍ أو أحد الوالدين.

كما حُرم الأطفال من التعليم ومن بيئة احتجاز تراعي احتياجاتهم النفسية والعمرية، بينما وثقت شهادات محررين آثاراً نفسية عميقة شملت الخوف واضطرابات النوم وفقدان الوزن.

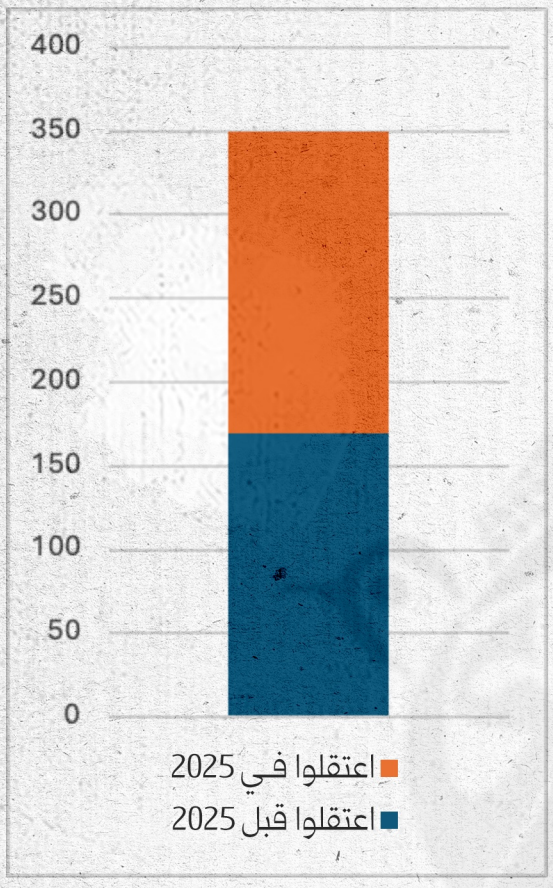

سادساً: الأسيرات الفلسطينيات وسياسات القمع المركب

صعّدت سلطات الاحتلال من استهداف النساء الفلسطينيات عبر الاعتقالات التعسفية وتوظيف تهم فضفاضة، خاصة ما يتعلق بـ"التحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعي".

ويبلغ عدد الأسيرات حتى اليوم نحو (89) أسيرة، يواجهن ظروفاً قاسية داخل سجن الدامون، تشمل:

- التجويع وتقليص كميات الطعام.
- الإهمال الطبي.
- العزل الانفرادي.
- الاقتحامات الليلية والتفتيش العنيف.
- الحرمان من المستلزمات الصحية الأساسية.

كما وثقت شهادات تعرض أسيرات للتفتيش العاري والمعاملة المهينة، إضافة إلى معاناة الأسيرات الحوامل من غياب الرعاية الطبية وتأخير نقل الحالات الطارئة للمستشفيات.

خاتمة

تكشف المعطيات والشهادات الموثقة منذ أكتوبر 2023 عن تحوّل خطير في بنية منظومة السجون الإسرائيلية، من منظومة احتجاز وقمع إلى فضاء مفتوح للتعذيب والإذلال والإبادة البطيئة بحق الأسرى الفلسطينيين.

وتؤكد الانتهاكات الموثقة أن ما يجري داخل السجون لا يمكن فصله عن السياق الأوسع للعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني، في ظل استخدام التعذيب والتجويع والإهمال الطبي والإخفاء القسري كأدوات منظمة لإخضاع الأسرى وتدميرهم جسدياً ونفسياً.

خلاصة رقمية حول واقع الأسرى في سجون الاحتلال
حتى نهاية نيسان/أبريل 2026

- تكشف المعطيات والإحصائيات الراهنة عن **تصاعد غير مسبوق في أعداد الأسرى الفلسطينيين وحجم الانتهاكات المرتكبة بحقهم منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023**، بما يعكس التحولات الخطيرة التي شهدتها منظومة الاعتقال الإسرائيلية خلال هذه المرحلة.
- بلغ إجمالي عدد الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال **أكثر من (9600) أسير/ة حتى نهاية نيسان/أبريل 2026، بزيادة تُقدر بنحو (83%) مقارنة بما قبل جريمة الإبادة الجماعية، حيث كان عدد الأسرى حينها يقارب (5250) أسيرا/ة.**
- **يبلغ عدد الأسيرات الفلسطينيات حاليًا نحو (٨٩) أسيرة، من بينهن أسيرتان معتقلتان منذ ما قبل السابع من أكتوبر، إضافة إلى (25) أسيرة معتقلة إداريًا**، وسط تصاعد الانتهاكات بحقهن داخل سجن الدامون، بما يشمل التجويع والإهمال الطبي والعزل والتفتيش المهين.
- **أما الأطفال الأسرى، فيبلغ عددهم نحو (350) طفلًا دون سن الثامنة عشرة**، موزعين بشكل رئيسي بين سجني عوفر ومجدو، إلى جانب طفلتين محتجزتين في سجن الدامون.

وتشير المعطيات إلى أن عدد الأطفال المعتقلين إداريا حتى نهاية عام 2025 بلغ نحو (180) طفلًا.

- وسجلت أعداد المعتقلين الإداريين ارتفاعا غير مسبوق، **إذ تجاوز عددهم (3532) معتقلًا إداريا، مقارنة بنحو (1320) معتقلا قبل الإبادة الجماعية، ما يعني تضاعف أعدادهم أكثر من مرتين.**

وتشمل هذه الفئة نساءً وأطفالا وصحفيين وحقوقيين وأكاديميين وطلبة وعمالا وأسرى سابقين.

- كما يبلغ عدد المعتقلين المصنفين من قبل الاحتلال تحت ما يسمى بـ**"قانون المقاتل غير الشرعي" نحو (1251) معتقلا**، دون أن تشمل هذه المعطيات المعتقلين المحتجزين في المعسكرات العسكرية التابعة لجيش الاحتلال.
- واستنادًا إلى مجموع أعداد المعتقلين الإداريين والمصنفين "مقاتلين غير شرعيين"، **فإن ما يقارب نصف إجمالي الأسرى الفلسطينيين محتجزون بشكل تعسفي دون تهم واضحة أو محاكمات عادلة.**
- **وتشير المعطيات إلى تصاعد خطير في أعداد الأسرى المرضى، حيث باتت الغالبية العظمى من الأسرى تعاني من أمراض وإصابات مختلفة**، سواء بسبب أوضاع صحية سابقة أو نتيجة التعذيب والتجويع والإهمال الطبي المنهج داخل السجون، في ظل استمرار الحرمان من العلاج والرعاية الصحية.
- **وبلغ عدد الأسرى الشهداء منذ عام 1967 نحو (326) شهيدا، من بينهم (89) أسيرا استشهدوا منذ بدء جريمة الإبادة الجماعية**، وهم فقط ممن عُرفت هوياتهم، بينما لا يزال عشرات الشهداء من معتقلي غزة رهن الإخفاء القسري.
- كما **ارتفع عدد جثامين الأسرى المحتجزة لدى الاحتلال إلى (97) جثمانا، مقارنة بـ(11) جثمانا فقط قبل الإبادة الجماعية**، ما يعكس تصاعد سياسة احتجاز الجثامين بصورة غير مسبوقة.
- **تعكس هذه الأرقام حجم الكارثة الإنسانية المتفاقمة داخل السجون الإسرائيلية في ظل استمرار سياسات التعذيب والتجويع والإهمال الطبي والإخفاء القسري، بما يؤكد أن السجون تحولت إلى واحدة من أبرز ساحات الانتهاكات المنظمة بحق الأسرى الفلسطينيين.**

التوصيات:

- **تحرك دولي عاجل لوقف الجرائم:** الانتقال من بيانات الإدانة إلى إجراءات رادعة توقف التعذيب والتجويع والإخفاء القسري بحق جميع الأسرى، دون تفرقة.
- **إنهاء التمييز في التعامل:** معاملة أسرى غزة وغير غزة وأهلهم والمحررين وفق معايير قانونية وإنسانية واحدة، ووقف أي تصنيف يقلل من حقوق فئة منهم أو يبرر واقعاً أكثر قسوة.
- **عقوبات شاملة وعزل دولي:** فرض عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية، وقطع التعاون الأمني والأكاديمي والاقتصادي مع الاحتلال حتى امتثاله للقانون، رفضاً لشراكة تُعمّق معاناة الأسرى والأسيرات.
- **كشف مصير أسرى غزة وإحقاق حق المعرفة:** إجبار الاحتلال على النشر الفوري لأسماء جميع معتقلي غزة وأماكن احتجازهم، وأعداد الشهداء والمفقودين والمخفيين قسراً، وإنهاء معاناة عائلات تنتظر مصير أبنائها.
- **اعتبار الإخفاء القسري جريمة دولية قائمة:** التعامل مع استمرار إخفاء معتقلي غزة، بمن فيهم أطفال ونساء وجرحى ومسنون، كجريمة مكتملة تستوجب مساءلة عاجلة لا تؤجل بانتظار أي إجراءات سياسية.
- **وصول فوري للصليب الأحمر والمؤسسات الأممية:** إرغام الاحتلال على السماح غير المشروط بزيارة جميع المعتقلات والمعسكرات السرية، وتوسيع التفويض ليشمل أسرى غزة وأسرى الضفة وأهلهم، والاطلاع المباشر على أوضاعهم.
- **لجنة تحقيق دولية مستقلة وميدانية:** تشكيل لجنة لتوثيق التعذيب والاغتصاب والإعدام والإخفاء القسري، على أن تشمل شهادات المحررين من غزة والضفة ممن خرجوا بحالات صحية متدهورة، وحفظ الأدلة للعدالة.

- **إنهاء أدوات القمع القانوني:** إلغاء الاعتقال الإداري والمحاكم العسكرية وقانون "المقاتل غير الشرعي" التي تُستخدم لتجريد الأسرى من ضماناتهم القانونية، وإنهاء معاناة المعتقلين التعسفيين وعائلاتهم.
- **تنفيذ مذكرات التوقيف ووقف الإفلات من العقاب:** تفعيل الولاية القضائية العالمية، وتنفيذ المذكرات القضائية بحق المسؤولين عن جرائم الحرب، ووقف أي حماية سياسية أو دبلوماسية تؤخر العدالة الشاملة.
- **مساءلة الأمم المتحدة والدول الموقعة:** تحميلها مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، ودفعها لخطوات عملية تلزم الاحتلال بوقف الجرائم، وتأمين تعويضات وإعادة تأهيل للضحايا والمحررين وعائلاتهم دون تمييز.
- **حماية عاجلة وإعادة تأهيل:** توفير حماية دولية مركزة للأطفال والنساء والمرضى والجرحى، وتأمين برامج تأهيل صحي ونفسي للمحررين كافة، مع مراعاة خصوصية من عانوا سياسات التجويع والإخفاء القسري.